

مطلب حكمي
والحكماء حردو كذا

والظاهر انه مستند بحاث العوام الميسلة الطعام فينبغي ان يكونا في عنده ويحذفوا بالامر
كما امكن والاشياء باعلم ومستدل عن حكم غضب النبي بن والرحيلين بالحق الذي ليس
فان بعض العوام صنف مصنفنا في تحريمه على الرجال وتحريمه مشهور في كتب الصنفاء
وصغارها وبعضهم صنف مصنفنا في اباحته لهم وبسط فيه وقال ان الرافضيين
رحمها الله لم يكن لها ولا طعن بغيره مما حجة ظاهره في تحريمه ففصلوا با بصلاح الحق
في ذلك وهل احد سبق العجلي الى القول بتحريمه **فاجاب** بقوله قد وصل اليها بعد
المفسر في هذه المصنف الثاني فزانه حديثا على عجايب الغلط وعزائب الشطط وبيد
الافتراف وشايع الجدال والمراد عا الاجتهاد والضميم على الخطا والعتاد والاشتمال
على ائمة المذهب المعتمد حين المناظرين وبيد بالبر والبهتان ونهزم اتم قول
كل اللطائيف من السنين فلهذا شئت كد ساعد الفتنك واموئيه مكانا صحفنا من
اودية الملائك والشكر والغنى في رد جميع محضتها انه الفاسد وصناعتها الكاسفة
ثانيا شرهنا في فنه عاقلا وكنا مستنارا فلا مؤيد بالذليل العوا طمع والبراهين السوا طمع
تسبعت ذلك العائد في معارك المقامع وقطع منه اعناق الاعناق ومطابا المظالم
الراضية الطوق واورع المسالك وانما هو احواله فالبعد من الزافات لولا كذا الباعن
ذلك كل يومه وعلاذ موشن الفانة تخلف من انهم مع نغول في المناويع وها صل
بعضه المتعلق بالسؤال والمزلة الاشكال ان تحريم الخنا على الرجال بلا ضرر ولا
عليه الاحاديث الصحيحة والنصوص الصريحة ومؤيد هب الشافعي رضي الله عنه وارضاه
وجعل جنات الشهوة وللعارفين منقلبته ومثواه صريحا واستنباطا وثنا بعد عليه احيا
مجا بين نرفطوا افراطا وقد فعل النووي رحمه الله ويوا تفتة العدل في كل كمنه
واعلاها ويوضح المذهب ان الشافعي نص في تحريمه للمزني على تحريمه للنا الرجال
وثنا بعد عليه احياهم رحمهم الله وهذه الرضا به حلي قاطع للزام ومظهر لخطا الصريح
وانهم وقعوا في ثوبة مفا بكرة النصوص باليات من غير تفتت وامل الالاشناع من
الاشهاد والمأثرة بالذ فاع فعلهم ان يرجعوا الى النصوص ما هم الذي عليه جميع اصحابه
وان يعترفوا بان تحريمه هو الحق الذي قضي بفساده وان كانوا عكس من القول
بان خطاه واخرافه وزلله فان ما دوا على العناد ابو يحيى عنهم بوجه الشاهد اجازة

من

من ذلك واذا نام جميع المهاك منه وكرم كرمين ومستدل عن كذا ذكره العلماء من كذا اخذ
من جواب الغنفة والظهير والمناجيب هل المراد به النصف او اعم منه حتى يشمل الخلق و
النصف ايضا وما حكم شعرا الذين كلف في ذلك وحلق الخدي هل هو كرون في حق الرجل الحرام
ونهم كرمين من كلام بعضهم وانها هذه من كلام آخرين **فاجاب** بقوله عبا في مجموع
ذلك العنبر الى يكون الذي باق في الخيبة والنصف منها ويومان يزيد في شعرا الذين من شعر
الفد غناب اذ لحاق براسه او يزيل ليحلق بعض العود كرمين فان ذلك كذا في حياحي
الغنفة وغيره ذلك فلا يقهر شيئا انتهت فافهم قوله ولا يقهر شيئا اذ المراد على عدم فغير
المخلفه فيكم بخلافه سول الخلق والنصف والنصف من ثقلت في قول العجايب في عدم
المكروهها ونصف جاب في الغنفة لوجوه بلخذ لسول الخلق والنصف وغيرهما كان اولى
وكذا في الغنفة جابا شعرا للحمية وحكي في المجموع عن الاحياء خلا فاعرف السلف فها طار
منها من فاك والصحيح كراهة الاخذ منها مطلقا بل يتركها على ما للمالكف كان الحمد
الصحيح واحق اجماع الخياري وقروها وان كرها بلا رض لا كما كان تفعله آل كسرى من
نصفها ويوفيهما شارب وحمه كان على الله عليه ولم يخذ من طولها وعرضها
منعيت لا يحضه برهم قال لعبي الشوي رحمه الله وقال احمد رضي الله عنه لابس محاق
ما حث عليه من الحسد ولا يفض ما زاد منها على بقية اليد وروي بخبر عن جميع ما ذكرنا
اولا هو الصحيح انتهى وبالجملة لا ربي في صحيحه تحريمه الرض منها فانك منقذ بقوله
كثير من القاصد من خلق بعضهما من جهة الذكر وفي شرح العجايب فاذن في الشيا
رحمها الله يكره حلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشيته الكتابية بان الشافعي
رعى الله نص في الام على التحريم فالصحة الركنية وكذا للشمي في شتغ الامان وانشاء
الفنك الشافعي في حاشي الفترية وانك الاذرى الصواب يحرم حملها جملة لغير
عليه بها كما تفعله القدرية انتهى وفيه ايضا مثل يكون الاخذ من الجانبين اذا طالا
فان النووي رحمه الله لا يعرف شيئا لاصحابنا وبينغيان يكره لانه تغير لخلق الله
لم يرد في شيء وعن الحسن البصري وبعض اصحاب احمد انزلا ما سبه وان اجوز رجلا
كان يفعلها انتهى وهذا يدل على في قول السائل فتع اقداره والمناجيب من النقاد على
لان عبا رضى صريحة بفعله كذا قوله من كراهة الاخذ منه على من النقاد وندعتك